الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.4/HLS.1

Distr.: General
27 March 2019

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الرابعة
نيروبي، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٩

الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة

حلول مبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين

١- نحن، وزراء البيئة في العالم، وقد اجتمعنا في الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة في نيروبي، مع ممثلي المنظمات الدولية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، نشير إلى نتائج الدورات السابقة لجمعية البيئة ونبذل قصارى جهودنا من أجل التصدي للتحديات البيئية من خلال النهوض بالحلول المبتكرة، ومن أجل التحرك نحو إيجاد مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود من خلال اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٢- ونؤكد من جديد أن القضاء على الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة وتشجيع الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية التي تستند إليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة، ونقر بأن النهج والحلول المبتكرة ضرورية لتقريب عالمنا من الرؤية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[(١)]، والواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(٢)].

٣- ولكننا نشعر بالقلق العميق إزاء النتائج التي توصلت إليها التقييمات البيئية العالمية ذات الصلة، التي تشير، بالرغم من توافر الحلول لتحدياتنا البيئية المشتركة، إلى أن كوكبنا يتزايد تلوثاً، ويعاني من الآثار الضارة لتغير المناخ، ويفقد بسرعة تنوعه البيولوجي، ويشهد تدهوراً بيئياً واسع النطاق.

٤- وسنتخذ التدابير من أجل الاستثمار في نُهج متكاملة ومبتكرة ومتسقة في وضع وتنفيذ السياسات، من أجل تصدُّر الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر من خلال الإدارة المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية.

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٥- ونعقد العزم على توسيع نطاق ما نبذله من جهود، على نحو طموح، للتغلب على التحديات البيئية المشتركة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالصحة، على نحو متوازن ومتكامل من خلال تحديد وتطوير الحلول المبتكرة عن طريق تشجيع إدارة الموارد على نحو مستدام يتسم بالكفاءة؛ والتشجيع على استخدام البيانات البيئية وتبادلها؛ وإشراك المجتمع المدني والمواطنين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية وجميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء؛ ولذلك نقرر، مع مراعاة ظروفنا الوطنية، اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) سنحسِّن استراتيجيات إدارة الموارد على الصعيد الوطني، بالأخذ بنهج وتحليلات متكاملة لدورة الحياة الكاملة، من أجل إيجاد اقتصادات منخفضة الكربون تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد؛

(ب) سننهض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بوسائل تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الاقتصاد الدائري والنماذج الاقتصادية المستدامة الأخرى، وتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[٣]؛

(ج) سنشجع الابتكار وتبادل المعارف في إدارة المواد الكيميائية والنفايات من أجل تحقيق تدفقات أكثر أماناً وأقل سمية للمواد من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة؛

(د) سنعمل على تعزيز النظم الغذائية المستدامة بتشجيع تطبيق الممارسات الزراعية المستدامة القادرة على التكيف، وتحسين توليد القيمة، وتقليل النفايات واستخدام الطاقة بدرجة كبيرة على طول سلسلة الإمدادات الغذائية للمساعدة على ضمان الأمن الغذائي ووظائف النظام الإيكولوجي وخدماته؛

(هـ) سننفذ تدابير مستدامة لاستعادة النظم الإيكولوجية وحفظها وإدارة المساحات الطبيعية من أجل مكافحة فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي، والجفاف، وتحات التربة، والتلوث، والتصحر، والعواصف الرملية والترابية؛

(و) سنتقاسم المعارف بشأن تنفيذ الاستراتيجيات وأفضل الممارسات من أجل الإدارة المستدامة للمعادن والموارد المعدنية؛

(ز) سنتخذ الإجراءات لاستعادة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، مع ملاحظة أن الاستراتيجية البحرية والساحلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن أن تسهم في جهودنا الجماعية في هذا المجال؛

(ح) سنعمل من أجل إيجاد بيانات بيئية دولية قابلة للمقارنة وندعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع استراتيجية عالمية للبيانات البيئية بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى؛

(ط) سنعمل على تحسين نظم وأنواع تكنولوجيا الرصد البيئي الوطنية، بما في ذلك تلك التي ترصد نوعية الهواء والمياه والتربة، والتنوع البيولوجي، وإزالة الغابات، والقمامة البحرية، والمواد الكيميائية والنفايات، ونشجع تطوير القدرات الوطنية في مجال إدارة البيانات البيئية؛

(ي) سنشجع استخدام نماذج تحليل البيانات لوضع تقارير استشرافية للبيئة ودعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، وتحسين الاستعداد والاستجابات الوطنية والمحلية للتخفيف من التدهور البيئي والمخاطر الناجمة عن الكوارث والنزاعات، تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(٣) A/CONF.216/5، المرفق.

(ك) سنعمل على وضع سياسات من أجل الإدارة السليمة للنفايات، وعلى تحديد، في أقرب فرصة ممكنة، حسب الاقتضاء، أهداف وطنية طموحة وملائمة للحد من إنتاج النفايات، ولزيادة إعادة استخدام المنتجات وزيادة إعادة تدوير النفايات، وسنعمل على تحسين نوعية البيئة في مدننا؛

(ل) سنعمل على التصدي للأضرار التي لحقت بنظمنا الإيكولوجية نتيجة للاستخدام غير المستدام للمنتجات البلاستيكية وعمليات التخلص منها، بوسائل منها الحد بقدر كبير من تصنيع واستخدام المنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة بحلول عام ٢٠٣٠، وسنعمل مع القطاع الخاص لإيجاد البدائل السليمة بيئياً والميسورة التكلفة؛

(م) سندعم الجهود العالمية الرامية إلى تطوير منتجات وخدمات مستدامة، ونشجع على تحديد أهداف وطنية طموحة بشأن الاستفادة من المشتريات العامة المستدامة في تحفيز الطلب على المنتجات والعمليات والخدمات السليمة بيئياً؛

(ن) نشجع الإفصاح عن معلومات المنتجات الملائمة للمستهلكين، وسنروّج لاتخاذ تدابير من أجل زيادة الشفافية في سلاسل المنتجات؛

(س) سنستثمر في البحوث وأنشطة التثقيف والتوعية البيئية في إطار التنمية المستدامة، مع التركيز القوي على النساء والشباب، وسنشجع التوسع في استخدام النهج المبتكرة، مثل مشاركة جميع المواطنين في البحث العلمي؛

(ع) سنحترم معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية بشأن الممارسات المراعية للبيئة ونعزز مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ف) سنعمل على تعزيز فرص وآليات التمويل المستدامة والمبتكرة لتحرير رؤوس الأموال الجديدة من أجل الاستثمار المستدام، وتوسيع نطاق نماذج الأعمال التجارية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ص) سنواصل البحث عن حلول مبتكرة للتحديات البيئية بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية من أجل التعجيل باعتماد تلك الحلول وتوسيع نطاقها؛

(ق) سنعمل على كفالة المشاركة النشطة للمجتمع المدني والمواطنين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة، وسنشجع على مشاركتهم الفعالة.

٦- ونعترف بأن التنفيذ الفعال لهذه الإجراءات يتطلب وجود أطر سياسات تمكينية ومتسقة، وتطبيق الحكم الرشيد، وإنفاذ القانون على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، كما يتطلب وسائل تنفيذ فعالة، تشمل التمويل، وبناء القدرات، وأنواع التكنولوجيا السليمة بيئياً وإقامة الشراكات بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا[٤].

٧- ونرحب بالتقدم المحرز في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠١٨، ونقدر مبادرة الحكومة المصرية في هذا الصدد، ونلتزم بوضع إطار عالمي

(٤) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

طموح وواقعي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ من المتوقع اعتماده في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده في الصين في عام ٢٠٢٠.

٨- ونشدد على ضرورة تضافر الجهود من أجل تحقيق أهداف عام ٢٠٢٠ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ووضع إطار تمكيني للإدارة الدولية السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠ لاحتمال النظر فيه في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

٩- ونرحب بنتائج الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في كاتوفيتسه، بولندا.

١٠- ونطلب إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تتابع تنفيذ الإجراءات المبينة في هذا الإعلان من خلال عمليات التقييم البيئي العادية للبرنامج، وأن تدعم جهودنا الوطنية، بسبل من بينها الوجود الإقليمي ودون الإقليمي للبرنامج، ونطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً مرحلياً، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لننظر فيه في الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.